



الأمم المتحدة

## تقرير مجلس مراجعي الحسابات

عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

المجلد الخامس

المخطط العام لتجديد مباني المقر

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثانية والستون

الملحق رقم ٥ (A/62/5 (Vol. V))

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٧

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة الثانية والستون  
الملحق رقم ٥ (A/62/5 (Vol. V))

## تقرير مجلس مراجعي الحسابات

عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

المجلد الخامس  
المخطط العام لتجديد مباني المقر



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٧





## كتاب الإحالة

[التاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد  
مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(توقيع) فيليب سيجوين

الرئيس الأول لديوان المحاسبة في فرنسا  
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة

نيويورك



## المحتويات

## الفقرات الصفحة

## موجز

١	٦-١	..... مقدمة
٢	٩-٧	١ - التوصيات السابقة التي لم تنفذ بالكامل .....
٣	١٠	٢ - التوصيات الرئيسية .....
٣	١٧-١١	٣ - معلومات أساسية .....
٥	٦٩-١٨	الاستنتاجات والتصويبات التفصيلية .....
٥	٢٤-١٨	١ - الاستعراض المالي .....
٧	٢٩-٢٥	المعلومات الواردة في البيانات المالية .....
٨	٣٤-٣٠	التمويل .....
٩	٣٥	٢ - شطب الخسائر من النقدية وحسابات القبض والممتلكات .....
٩	٣٦	٣ - الإكراميات .....
٩	٦٨-٣٧	٤ - إدارة البرنامج .....
٩	٤٠-٣٧	التنظيم الإداري لعقود التصميم .....
١٠	٥٠-٤١	إدارة المشروع، والتخطيط، ومخاطر التأخير .....
١٣	٦٢-٥١	التوقع وإدارة المخاطر .....
١٥	٦٧-٦٣	الموارد البشرية المسؤولة عن تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر .....
١٦	٦٨	٥ - حالات الغش والغش المفترض .....
١٦	٦٩	شكر .....

## مرفق

١٧	.....	حالة تنفيذ التوصيات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ .....
----	-------	--





## مجلس مراجعي الحسابات

### تقرير بشأن المخطط العام لتجديد مباني مقر الأمم المتحدة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

#### موجز

استعرض مجلس مراجعي الحسابات المعاملات المالية والإدارة البرنامجية للمخطط العام لتجديد مباني مقر الأمم المتحدة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كما راجع المجلس البيان التاسع من البيانات المالية المؤقتة للأمم المتحدة من حيث صلتها بالمخطط العام لتجديد مباني المقر عن الفترة نفسها.

#### تنفيذ التوصيات السابقة

استعرض المجلس الإجراءات المتخذة في سياق المخطط العام لتجديد مباني المقر تنفيذًا للتوصيات الخمس التي قدمها المجلس في تقريره عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥<sup>(١)</sup>. وقد نفذت ثلاث توصيات وهناك توصيتان قيد التنفيذ، على النحو المبين في مرفق هذا التقرير.

#### إدارة المشروع وتخطيطه وحالات التأخير فيه

تأخر تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر لمدة سنة تقريبًا بالمقارنة بما جاء في آخر تقرير مرحلي قدم إلى الجمعية العامة. وهناك سلسلة أحداث تفسر هذا التأخير، من بينها الوقت الذي استغرقه وصول الجمعية العامة إلى قرار بشأن المشروع، وإضافة خيارات جديدة إلى المشروع زادت من تعقيده، وعدم تناسب الجدول الزمني للتخطيط، وشغور منصب المدير التنفيذي منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأسفر التأخير والتغيرات عن زيادة متوقعة في التكلفة تتراوح بين ٩٥ مليون دولار و ١٠٥ ملايين دولار بالمقارنة بالميزانية المعتمدة من الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وهناك زيادات أخرى في التكلفة تحدت أثناء مرحلة وضع التصميم بلغت ٥٣ مليون دولار، مما أدى إلى تجاوز تقديري عام تتراوح قدره بين ١٤٨ مليون دولار و ١٥٨ مليون دولار، أي ما بين ٧,٩ في المائة و ٨,٤ في المائة من الميزانية العامة التي تقرر. بموافقة الجمعية العامة، في قرارها ٢٥١/٦١. وهذا التقدير الأولي سيخضع لتنقيح إضافي بالاستناد إلى تطور جدول الأعمال.

(١) انظر A/61/5 (Vol. V).

## توقع المخاطر وتقليلها

أكد مشروع دراسة لتقييم المخاطر أعدته الشركة التي تدير برنامج المشروع عدم إجراء بعض المسوح التقنية وعدم اتخاذ بعض القرارات التقنية حتى آذار/مارس ٢٠٠٧، وتلك المسوح من قبيل مسوح تربة ما تحت المبنى، وعدم إجراء الدراسات المتعلقة بتأثير احتياطات مقاومة التفجيرات على تصميم الواجهة.

## الموارد البشرية

كانت موارد المشروع البشرية غير كافية لإدارة مشروع من هذا القبيل، وذلك يعزى إلى بطء التوظيف لشغل الوظائف المأذون بها. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، كان معدل الشغور ٢١ في المائة؛ وفي السنوات الثلاث السابقة لذلك التاريخ، كان هناك مدير تنفيذي رأس المشروع لمدة لم تزد عن عشرة أشهر، هي المدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أن دائرة المشتريات قد خصصت ثلاثة موظفين فنيين متفرغين لمشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر، لا يزال متعينا على دائرة إدارة المرافق التابعة لمكتب الخدمات الدعم المركزية، التابع لإدارة الشؤون الإدارية، أن تكيف مواردها وفقا لاحتياجات المشروع.

وأخيرا، فإن المجلس يساوره القلق بشأن الآثار المالية المترتبة على حالات التأخير في تنفيذ المشروع.

## ألف - مقدمة

١ - وضع المخطط العام لتحديد مباني المقر في عام ٢٠٠١ عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣٨، وهو يتضمن جميع النفقات المتصلة بالتجديدات الرئيسية لجمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد موّل المخطط في البداية باعتماد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وكانت الجمعية العامة قد قررت، في الفقرة ٢٤ من الفرع الثاني من قرارها ٥٧/٢٩٢، إنشاء حساب خاص للمخطط العام لتحديد مباني المقر. وفي وقت لاحق، رُصدت اعتمادات للحساب الخاص من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء. ويرد الموقف المالي للمخطط العام كجزء من البيان التاسع، المعنون "الأصول الرأسمالية للأمم المتحدة وأعمال التشييد الجارية". ويجري ترحيل أية أرصدة غير منفقة من الاعتمادات إلى فترات الستين المتعاقبة إلى أن يتم المشروع.

٢ - وراجع مجلس مراجعي الحسابات المعاملات المالية المتعلقة بالمخطط العام واستعرض إدارة برنامجه للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد

أدرجت حسابات المخطط العام في البيانات المالية للأمم المتحدة، وسيصدر المجلس رأيا بشأن تلك البيانات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد أجريت المراجعة، حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٢/٥٧، لبدء أنشطة الرقابة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ المخطط العام لتجديد مبادئ المقر ولتقديم تقارير سنوية عنه إلى الجمعية. والمراجعة أجريت طبقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومرفقهما، وللمعايير الموحدة لمراجعة الحسابات التي اعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وللمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

٣ - واستندت المراجعة إلى الأهداف العامة التالية لمراجعة الحسابات، التي ذكرها المجلس في الفقرة ٢ من تقريره الأول عن المخطط العام (A/58/321):

(أ) دراسة البيانات المالية للمخطط العام، بما في ذلك إجراء تقييم لنظم المحاسبة والدفع والإبلاغ المتعلقة بالمشروع؛

(ب) التحقق من الامتثال لأنظمة الشراء والتعاقد وقواعدهما المعمول بها في الأمم المتحدة؛

(ج) تحديد مدى التقيد بشروط العقود، التي من قبيل المنجزات المتوخاة والمدة والأحكام ذات الشأن؛

(د) استعراض الضوابط، بما فيها المراجعة الداخلية للحسابات، والعمليات المنشأة لإدارة المشروع إدارة سليمة.

٤ - وقد قيم المجلس التقدم المحرز للتنفيذ الشامل للمخطط العام منذ المراجعة السابقة<sup>(٢)</sup>، التي أجراها المجلس، وتحديد المخاطر المرتبطة بالمشروع وإدارة تلك المخاطر.

٥ - وهذا التقرير يشمل أموراً يرى المجلس أن من المتعين توجيه نظر الجمعية العامة إليها. وقد نوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع إدارة المنظمة، التي ترد آراؤها في هذا التقرير بشكل مناسب.

٦ - ويرد في الفقرة ١٠ أدناه موجز لتوصيات المجلس الرئيسية. وتناقش الاستنتاجات والتوصيات التفصيلية في الفقرات ١٨ إلى ٦٩.

(٢) انظر A/61/5 (Vol. V).

## ١ - التوصيات السابقة التي لم تنفذ بالكامل

٧ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ بء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، استعرض المجلس ما اتخذته إدارة المنظمة من تدابير لتنفيذ التوصيات التي قدمها.

الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

٨ - استعرض المجلس التدابير التي اتخذتها إدارة المنظمة لتنفيذ التوصيات الخمس التي قدمها في تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥<sup>(٣)</sup>. وأظهر الاستعراض أن هناك توصيتين قيد التنفيذ حتى الآن.

تقدم التوصيات السابقة

٩ - حسبما طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/59/736)، الفقرة ٨؛ و A/60/387، الفقرة ١٢)، قِيم المجلس مدى تقدم توصياته السابقة التي لم تنفذ بعد تنفيذا تاما. وتتصل واحدة من التوصيتين اللتين لم تنفذا بعد تنفيذا تاما في الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وهي الفترة التي قُدمت فيها التوصية للمرة الأولى (انظر المرفق).

## ٢ - التوصيات الرئيسية

١٠ - وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس التي تدعوها إلى القيام بما يلي:

(أ) **التبكير بالأعمال:** النظر في تقديم مواعيد الأعمال التحضيرية للتعويض عن حالات التأخير، وبدء الدراسات التقنية المؤجلة، ووضع قواعد أمنية تطبق على المشروع وموقع العمل (الفقرتان ٤٧ و ٥٧)؛

(ب) **الصلات بالموظفين:** اعتماد إجراء للبت في تحركات الموظفين (الفقرتان ٦٢ و ٦٣)؛

(ج) **الموارد البشرية:** الإسراع بتوظيف مدير تنفيذي وإيلاء أولوية عليا لشغل الشواغر التي لا تزال باقية في المكتب (الفقرات ٦٤ إلى ٦٨).

(٣) المرجع نفسه.

## ٣ - معلومات أساسية

١١ - يذكر المجلس بأن المخطط العام الأصلي قد اقترحه الأمين العام في عام ٢٠٠٠ (انظر A/55/117) لعلاج أوجه القصور في مجّمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك بطريقة شاملة ومنهجية وفعالة من حيث التكلفة. وكان من المقرر أن يستغرق المخطط ست سنوات بتكلفة تقدّر بـ ٩٦٤ مليون دولار، وهو يتألف من نطاق أساسي بتكلفة تقدّر بـ ٩٠٢ من ملايين الدولارات، وتأجير حيّز مؤقت بتكلفة تقدّر بـ ٦٢ مليون دولار، ويستند إلى افتراض بدء التشييد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

١٢ - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، في الفرع الرابع من قرارها ٢٣٨/٥٥، بأن يشرع في إعداد خطة تصميم شاملة وتحليل تفصيلي لتكاليف المخطط العام. وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٢، كان الأمين العام قد قدم معلومات تفصيلية عن نتائج دراسة المخطط العام، بما في ذلك البدائل والنهوج الجديدة (انظر A/57/285 و Corr.1)، وذكر نهجان محتملان لتنفيذ أعمال التجديد الرئيسية. ويتمثل أولهما في إخلاء أكبر قدر ممكن من الموقع وأداء العمل في أسرع وقت ممكن. ويتمثل ثانيهما في أداء العمل على دفعات صغيرة ونقل الموظفين والمهام الوظيفية حسب الاقتضاء، بحيث يمكن إنجاز التجديد في عدد معين من الطوابق مرة واحدة في كل مبنى.

١٣ - وفي التقرير نفسه، قدم الأمين العام رسماً بيانياً للسياق العام لمرحلة تصميم تمتد من أوائل ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ بحيث ينتهي التشييد في ٢٠١٠.

١٤ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أن تنفذ المخطط العام لتجديد مباني المقر على أساس النطاق الأساسي في إطار النهج الأول، مع اعتماد ميزانية تشييد متوقعة بمبلغ ١ ٠٤٩ مليون دولار، وموعد مقترح لبدء التشييد هو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وفترة تشييد تمتد لخمس سنوات.

١٥ - واستُكمل معظم الدراسات الرئيسية في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ولكن نظراً لعدم القيام بالمراحل الأولية لتشييد مبنى الحيز المؤقت المقترح المسمى DC-5، ولزيادات التكلفة غير المتوقعة، اقترح الأمين العام في تقريره المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup> أربع استراتيجيات، وهي موجزة في الجدول الوارد أدناه. وأوصت إدارة المنظمة بقبول الاستراتيجية الرابعة، واعتمدها الجمعية العامة.

(٤) انظر A/60/550، التقرير المرحلي السنوي الثالث عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

## الجدول ١

## مقترحات تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

الاستراتيجية	تقدير التكلفة (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	تاريخ البدء	تاريخ الاستكمال المتوقع
الاستراتيجية الأولى، مرحلة واحدة، نطاق كامل	١ ٥٥٢,٨	٢٠٠٧	الربع الأخير من ٢٠١١
الاستراتيجية الثانية، مرحلة واحدة، نطاق محدود	١ ٢٠٠,٠	٢٠٠٧	الربع الأخير من ٢٠١١
الاستراتيجية الثالثة، مبنى جديد للمكاتب، وتشبيد مبني الجمعية العامة والمؤتمرات على مراحل، وإرجاء تجديد مبنى الأمانة العامة	١ ٥٨٤,٥	٢٠٠٧	أوائل ٢٠١٣
الاستراتيجية الرابعة، النهج المرحلي	١ ٥٨٧,٨	٢٠٠٧	أوائل ٢٠١٤

١٦ - ولذلك أُجري في سوق العقارات التجارية بحث عن حيز مؤقت جديد يستعاض به عن مبنى DC-5 المقترح. وتعين تكييف عقود التصميم حسب الحالة الجديدة، مما أسفر عن تكاليف تصميم إضافية قدرها ٩٩٧ ألف دولار وإعادة جدولة استكمال خطط التصميم ليصبح موعد الاستكمال آذار/مارس ٢٠٠٦ بدلا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

١٧ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥١/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الموافقة على الإطار الزمني لاستكمال المخطط العام لتجديد مباني المقر، وهو الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤، وعلى الحد الأقصى للتكاليف البالغ ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار، وبذلك مهدت السبيل لبدء مراحل ما بعد التصميم.

## الاستنتاجات والتوصيات التفصيلية

## ١ - الاستعراض المالي

١٨ - رصدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٨/٥٥، اعتمادا أوليا قدره ٨ ملايين دولار من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ من أجل إعداد خطة تصميم شاملة وتحليل لتكاليف المخطط العام. وأنشأت الجمعية، بموجب قرارها ٢٩٢/٥٧، حسابا خاصا للمخطط العام واعتمدت ٢٥,٥ مليون دولار للحساب لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من أجل التصميم وما يتصل به من خدمات إدارة المشروع وخدمات إدارة ما قبل التشييد. وفي قرارها ٢٩٥/٥٩، حولت الجمعية العامة ١٧,٨ مليون دولار من المبلغ المأذون به في إطار السلطة القائمة للدخول في التزامات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى اعتماد لتغطية تكاليف استمرار خدمات وتصميم إدارة المشروع واستمرار إدارة الأنشطة السابقة للتشييد.

وفي قرارها ٢٤٨/٦٠، اعتمدت الجمعية مبلغ ٨,٢ ملايين دولار، وقسمته إلى أنصبة مقررّة لعام ٢٠٠٦.

١٩ - وفي قرارها ٢٥٦/٦٠ المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية مبلغ ٢٣,٥ مليون دولار وقسمته إلى أنصبة مقررّة لعام ٢٠٠٦ لتمويل مرحلة التصميم ومرحلة ما قبل التشييد من مراحل المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك احتياجات الحيز المؤقت. وأذنت الجمعية أيضاً للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ يصل إلى ٧٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتمويل عملية تشييد مبنى في المرفج الشمالي يوفر حيزاً مؤقتاً للمؤتمرات وتجهيزه وتمويل ما يتصل بذلك من احتياجات، وتغطية تكاليف الإيجار والتصميم وخدمات ما قبل التشييد والتجهيز وما يتصل بذلك من احتياجات المكتبة وحيز المكاتب المؤقت في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي قرارها ٢٨٢/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قررت الجمعية تحويل مبلغ ٧٧ مليون دولار المأذون بالدخول به في التزامات إلى اعتماد ووافقت على الاستراتيجية الموصى بها، وهي الاستراتيجية الرابعة، لتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر<sup>(٥)</sup>. وعلى النحو المذكور أعلاه، فإن التمويل العام حتى التكلفة القصوى البالغ قدرها ٨٧٦,٧ مليون دولار قد اعتمدته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٢٠ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع النفقات الملتزم بها أو المتكبدة لأجل المخطط العام ٦٧,٥ مليون دولار، من بينها ٣٢,٥ مليون دولار أنفقت حتى فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وأثناءها، إضافة إلى التزامات بمبلغ ٢٨,٨ مليون دولار ونفقات قدرها ٧,٧ ملايين دولار لسنة ٢٠٠٦. ومثلت نفقات ٢٠٠٦ زيادة بنسبة ٤٦١ في المائة عن نفقات ٢٠٠٥ التي بلغت ٦,٥ ملايين دولار. وتعزى هذه الزيادة إلى إرجاء البدء في خدمات ما قبل التشييد بالنسبة لمعظم العقود من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠٠٦.

٢١ - وترد في الجدول ٢ معلومات مفصلة عن أداء ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(٥) انظر القرار ٢٨٢/٦٠.

## الجدول ٢

## نفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نفقات ٢٠٠٦ المتنبأ بها <sup>(١)</sup>	الإنفاق		النسبة المئوية للإنفاق	
		٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦
تكاليف الموظفين					
وغيرهم من الأفراد غير متاح	١ ٩٣٨	٢ ٠٩٦	% ٢٩,٨	% ٥,٧	
السفر غير متاح	٣	١١	% ٠,٠	% ٠,٠	
الخدمات التعاقدية غير متاح	٤ ٠٩٦	٣٣ ٨٦١	% ٦٢,٩	% ٩٢,٧	
مصروفات التشغيل غير متاح	٤٥٢	٥٤٥	% ٦,٩	% ١,٥	
المقتنيات غير متاح	٢٥	١٣	% ٠,٤	% ٠,٠	
المجموع	١٢٦ ٩٠٠	٦ ٥١٤	٣٦ ٥٢٦	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠

(أ) حسب ما جاء في الوثيقة A/60/550، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الجدول ٣.

٢٢ - ومثلما حدث في الماضي، يتصل جل النفقات بالخدمات التعاقدية ويتصل القليل منها بتكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد.

٢٣ - وكان إنفاق ٣٦,٥ مليون دولار في ٢٠٠٦ يمثل ٦٥ في المائة من مبلغ الـ ٥٥,٨ مليون دولار الذي توقعه الأمين العام في تقريره (A/61/549، الفقرة ٤٦)، ويمكن أن يعزى انخفاض مستوى الإنفاق إلى إرجاء الإنفاق الذي كان مخططاً في بداية الأمر في سنة ٢٠٠٦، لا سيما استئجار الحيز المؤقت (١٢,٥ مليون دولار) وأتعاب مدير التشييد (المقدرة بمليوني دولار). وقد أُرجئت هذه النفقات، ريثما تُصدر الجمعية العامة قراراً بشأن التمويل العام للمشروع، وهو القرار الذي اتخذ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦<sup>(٦)</sup>.

٢٤ - وقد أبلغ الأمين العام الجمعية العامة، في تقريره المرحلي السنوي الرابع عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/61/549)، بتقديرات التكاليف لسنة ٢٠٠٧، التي بلغت ١١٣,٦ مليون دولار، وكانت أضخم بنود الإنفاق هي البنود المتعلقة بالحيز المؤقت (١٠٠,٢ مليون دولار)، وخدمات التصميم التعاقدية (٤,٥ ملايين دولار)، وإدارة البرنامج والاستشاريين (٤ ملايين دولار).

(٦) انظر القرار ٢٥١/٦١.



## المعلومات الواردة في البيانات المالية

٢٥ - تتضمن الآن البيانات المالية للأمم المتحدة عن فترات السنتين مجموعة معلومات تتصل بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. ويشمل البيان التاسع، الذي يبين الإيرادات والنفقات للأصول الرأسمالية والتشييد الجاري، عمودا مخصصا للمخطط العام. وذلك البيان يكمله الجدول ٩-١، الذي يبين نفقات التشييد الجاري ويخصص فرعاً واحداً للمخطط العام. وتورد الملاحظة ٩ المرفقة بالبيانات المالية معلومات إضافية عن الأساليب المحاسبية<sup>(٧)</sup>.

٢٦ - ووفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة<sup>(٨)</sup>، فإن المعلومات المالية المتصلة بالتشييد الممتد على مدى أكثر من فترة مالية واحدة ينبغي الإفصاح عنها في حساب مستقل. وهذا ما حدث بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر منذ قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إنشاء حساب خاص. وفضلاً عن ذلك، فإن الجدول ٩-١ بالبيانات المالية يفصل النفقات المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر ويدرجها في ست فئات<sup>(٩)</sup>.

## تسجيل تكاليف التشييد في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٧ - توفر فئات النفقات وصفاً مفصلاً للمرحلة الجارية من مراحل المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأثناء مرحلة وضع التصميم، كان معظم النفقات للخدمات التعاقدية. أما بقية نفقات الإنفاق، فلها تتصل أساساً بتكاليف الموظفين ومصروفات التشغيل.

٢٨ - والمحاسبة الجارية هي إدراج النفقات الرأسمالية فضلاً عن النفقات المتعلقة باستئجار الحيز المؤقت وتجهيزه في فئة "الخدمات التعاقدية" أو فئة "مصروفات التشغيل" الجاريتين. وبعد تنفيذ المعايير المحاسبية السالفة الذكر في سنة ٢٠١٠، لن يكون ممكناً تمييز هذه النفقات المسجلة حيث يمكن التفريق بين مصروفات التشغيل والتكاليف التي ستجري رسملتها.

(٧) للإطلاع على بيانات فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، انظر الوثيقة A/61/5 (Vol.I).

(٨) لا سيما الفقرة ٥١ من المعايير المحاسبية التي جاء فيها ما يلي: "التكاليف المتكبدة أثناء عمليات التشييد أو عمليات الاقتناء الكبرى الطويلة الأجل التي تستمر على مدى أكثر من فترة مالية واحدة ينبغي تجميعها والإفصاح عنها في حساب مستقل. وينبغي الإفصاح بشكل مستقل عن مصادر تمويل التشغيل. ولدى الاكتمال، ينبغي المحاسبة بالتكلفة النهائية في ما يختص بالتشييد أو الاقتناء، وينبغي بيان أية التزامات متبقية لتمويل ذلك". (المرجع: بالانكليزية فقط).

(٩) تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد؛ والسفر؛ والخدمات التعاقدية؛ ومصروفات التشغيل؛ والمقتنيات؛ وتكاليف أخرى.

٢٩ - ويوصي المجلس المكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر بتنفيذ تدابير لتسجيل التكاليف المرسله بمعزل عن تكاليف التشغيل.

### التمويل

٣٠ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥١/٦١، تمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر بمزيج يتألف من أنصبة مقررة على الدول الأعضاء لمرة واحدة أو لمدة خمس سنوات، بحيث تختار كل دولة الأسلوب الذي تفضله. ولكل دولة أن تحدد خيارها بحلول ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧؛ أما الدول الأعضاء التي لا تعلن عما تفضله فإنها تدرج ضمن الدول الأعضاء المحبذة لخطة الأنصبة المقررة المتعددة السنوات.

٣١ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، كانت ثماني دول أعضاء<sup>(١٠)</sup> قد اختارت أن تدفع مرة واحدة أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد دفعت إحدى وخمسون دولة عضوا أنصبتها المقررة، وإجماليها ١٠٩,٥٦ ملايين دولار، أي ١٧ في المائة من مجموع التكاليف المعتمد من الجمعية العامة.

٣٢ - وفي القرار نفسه، وافقت الجمعية العامة على إنشاء احتياطي لرأس المال المتداول قدره ٤٥ مليون دولار في إطار حساب المخطط العام لتجديد مباني المقر، على أن يتم تشغيله في إطار البنود ٣-٥ و ٢-٤ و ٤-٣ من النظام المالي. كما وافقت على إنشاء خطاب تسهيلات ائتمانية طبقاً لعملية تقديم العطاءات. وأكدت ضرورة عدم اللجوء إلى أي سحب على خطاب الاعتماد على خطاب الاعتماد إلا كحل أخير يؤخذ به حصراً لتمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يدخل في مشاورات مع حكومة البلد المضيف بشأن إمكانية تيسير إنشاء خطاب الاعتماد دون فرض رسوم أو تكاليف على الأمم المتحدة.

٣٣ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن ينظر الأمين العام في إنشاء المجلس الاستشاري المقرر إنشاؤه لكي يسدي المشورة إليه بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر<sup>(١١)</sup>. وقد بدأ الأمين العام عملية إنشاء المجلس وعقدت اجتماعات مع المرشحين المحتملين لشغل منصب الرئيس، ولكن جميع من عُرض عليهم المنصب حتى ٢٠٠٥ رفضوا قبوله. إلا أنه في عام ٢٠٠٧، أي وقت إعداد هذا التقرير، كان يجري إعداد مشروع تكليف.

(١٠) ألبانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وبوتسوانا، وبروني دار السلام، وزمبابوي، ومدغشقر، ونيجيريا.

(١١) انظر A/65/5 (Vol.V)، الفقرة ٣٨.

٣٤ - وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس بالانتهاء من عملية إنشاء المجلس الاستشاري.

## ٢ - شطب الخسائر من النقدية وحسابات القبض والممتلكات

٣٥ - وفقا للبند ٦-٤ من النظام المالي، أبلغت إدارة المنظمة المجلس أنه لم تُشطب خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أية نقدية أو حسابات قبض أو ممتلكات قابلة للاستهلاك تتصل بالمخطط العام.

## ٣ - الإكراميات

٣٦ - أبلغت إدارة المنظمة المجلس، وفقا للبند ٥-١١ من النظام المالي، أنه لم تقيد أية إكراميات على حساب المخطط العام أثناء السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

## ٤ - إدارة البرنامج

### التنظيم الإداري لعقود التصميم

٣٧ - استعرض المجلس إجراءات التنظيم الإداري للعقود المبرمة مع المكتب المعني بالمخطط العام لتحديد مبادي المقر. ولم يشمل الاستعراض العقد المبرم بين المنظمة ومدير التشييد، الذي ظل قيد التفاوض عند إجراء المراجعة.

٣٨ - ووفقا لدليل مشتريات الأمم المتحدة يتعين على المكتب المعني بالمخطط العام لتحديد مبادي المقر ودائرة المشتريات التعاون في الأمور المتعلقة بإبرام العقود والتفاوض عليها أو تعديلها. وتُعقد الإدارتان اجتماعات تنسيق أسبوعية بشأن هذه المسألة. والمكتب المعني بالمخطط العام لتحديد مبادي المقر هو المسؤول عن تنظيم العقود.

٣٩ - واستعرض المجلس ١٦ تعديلا على العقود، تبدأ تواريخها من ٢٠٠٦، وهذه التعديلات مدخلة على العقدين الأكثر أهمية؛ والهدف من الاستعراض هو التحقق من تقييد العقود والتعديلات المتصلة. بمرحلة التصميم بالأنظمة والقواعد ذات الصلة. وقد راجع المجلس ٧٧ بندا من بنود الإنفاق تتصل بتكاليف العقود الملتزم بها أو المتكبدة في ٢٠٠٦ التي بخلاف التكاليف التي راجعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وشملت المراجعة مبلغا إجماليا قدره

٣٧ مليون دولار، أي ٩٢ في المائة من إجمالي الإنفاق على الخدمات التعاقدية في سنة ٢٠٠٦<sup>(١٢)</sup>.

٤٠ - ولم يتبين أثناء مراجعة الحسابات وجود أي خروج هام، منهجي أو عرضي، عن الأنظمة والقواعد المبينة في دليل المشتريات. وبذلك، يمكن القول بأن توصية المجلس السابقة بشأن هذا الموضوع (الفقرة ٤٠ من التقرير (A/615 (Vol.V) قد جرى تنفيذها.

### إدارة المشروع، والتخطيط، ومخاطر التأخير

٤١ - منذ اعتماد الجمعية العامة الاستراتيجية الرابعة، استُكملت دراسات التصميم وبدأ في آب/أغسطس ٢٠٠٦ تحضير وثائق التشييد. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦<sup>(١٣)</sup>، حدد الأمين العام جدولاً زمنياً متوقعاً للمشروع، شمل المراحل الرئيسية التالية: تشييد مبنى المؤتمرات المؤقت، المقرر استكمالها بحلول منتصف ٢٠٠٨؛ وتحديد مبنى الأمانة العامة، المقرر بدئه في أوائل ٢٠٠٨ عقب نقل بعض الموظفين إلى أماكن عمل مستأجرة ومجهزة ومن المقرر أن يستكمل في أواخر ٢٠١٣؛ وتحديد مبنى الجمعية العامة من منتصف ٢٠٠٨ إلى أوائل ٢٠١١. ومن المقرر استكمال المشروع بأسره بحلول أوائل ٢٠١٤. واقترح الأمين العام أيضاً أن تضاف إلى المشروع خيارات نطاق، تتصل بحماية إضافية من التفجيرات وتدابير مختلفة للدعم الاحتياطي والطوارئ والأمن. وتقدر تكلفة هذه الخيارات بـ ٢٣٠ مليون دولار. وعندما وافقت الجمعية العامة على الخطة، دعت الأمين العام إلى إبلاغها بأية مخاطر تتعلق بتصاعد التكاليف.

٤٢ - والمخطط العام لتجديد مباني المقر مشروع معقد ينطوي على تحديد ما يربو على ٢٥٠.٠٠٠ متر مربع؛ ومبنى لم تجر فيه أية أعمال رئيسية طوال ٦٠ سنة؛ وتنفيذ مرحلي لأن أماكن العمل التي سيجري تجديدها تشمل تحديد حيز مبان سيظل مشغولاً أثناء حدوث الأشغال؛ وقيوداً أمنية شديدة، وتطلعات ذات شأن من حيث النوعية المعمارية. وتولى المدير التنفيذي للمخطط العام لتجديد مباني المقر منصبه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أي بعد مضي ١٩ شهراً على رحيل سلفه، ثم استقال من منصبه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبذلك، ظل المشروع دون مدير تنفيذي على مدى ٢٦ شهراً من السنوات الثلاث المنتهية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(١٢) يشمل الإنفاق الإجمالي على الخدمات التعاقدية في عام ٢٠٠٦ سلطات الالتزام والنفقات، بما فيها المبالغ المنفقة للالتزامات التي دخلت فيها المنظمة قبل ٢٠٠٥ (وطُرحت للحصول على صافي الإنفاق المدرج في البيانات المالية). وبلغت النفقات على الخدمات التعاقدية في ٢٠٠٦ ما مجموعه ٤٠,٣٢١ مليون دولار.

(١٣) انظر A/61/549.

٤٣ - وعندما ترك المدير التنفيذي السابق منصبه كان السبب الرئيسي في ذلك هو صعوبة القيام بمسؤولياته في إطار إجراءات المنظمة وعمليات صنع القرار فيها<sup>(١٤)</sup>.

٤٤ - وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كان تنفيذ المشروع متأخراً عما هو مقرر في الجدول الزمني الذي قدم إلى الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦<sup>(١٥)</sup>. وتبين المقارنة بين الجدول الزمني التفصيلي المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والجدول الزمني التفصيلي المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ حالات تأخير خطيرة. فقد أُرْجئ اختيار مدير التشييد، الذي كان مخططاً في البداية حدوثه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وأُرْجئ القرار المتعلق بالسعر الأقصى المضمون من شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩؛ وأُرْجئ العمل في تشييد الهيكل الأساسي، الذي كان مقرراً أن يبدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٨، إلى آذار/مارس ٢٠٠٩؛ وأُرْجئ العمل الإنشائي في مبنى الجمعية العامة ومبنى الأمانة العامة من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى أيار/مايو ٢٠٠٩ ومن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على التوالي. وأُرْجئ استئجار الحيز المؤقت من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى أواخر النصف الأول من ٢٠٠٧، وأُرْجئ بدء مرحلة التجهيز من آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى أواخر ٢٠٠٧. وتحدد آذار/مارس ٢٠١٥ لاستكمال العمل في مبنى الملحق الجنوبي. وحالات التأخير هذه أضيفت إلى الحالات التي أُبرزت في تقرير المجلس السابقين<sup>(١٦)</sup>.

٤٥ - وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس بأن تبين الجداول الزمنية التي يعدها المكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بتفصيل كاف، الخطوات التي تنطوي عليها عمليات صنع القرار في المنظمة وتخصص أطراً زمنية واقعية لتلك الخطوات.

٤٦ - ويتوقع أن تؤدي حالات تأخير المبنى والحاجة إلى التأمين السريع (أيار/مايو ٢٠٠٨) لحيز مؤقت مجهّز من أجل النقل إلى دفع المكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر إلى البدء في أعماله التحضيرية. ووقت إعداد هذه المراجعة، لاحظ المجلس أن الحيز المؤقت الذي سيستأجر لن يستخدم لمدة تربو على ستة أشهر.

٤٧ - وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس بأن يتخذ المكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر تدابير لتحقيق الاستعمال الأمثل للحيز المؤقت.

(١٤) DM News, Second Edition 2006 "Capital Master Plan - Dream & Reality, an interview with Louis F.

.Reuter IV", REF.: see DMnews

(١٥) انظر A/61/549.

(١٦) انظر A/60/5 (Vol.V) و A/61/5 (Vol.V).

٤٨ - قدم التقرير الشهري لشركة إدارة البرنامج عن الفترة المنتهية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ تقديراً أولياً لتجاوز التكاليف. وترد في الجدول ٣ أدناه تفاصيل الفوارق بين الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة وآخر تقدير متاح للتكاليف.

### الجدول ٣

مقارنة بين الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ وتقدير التكاليف الموضوع في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية	الفارق	تقرير شباط/فبراير ٢٠٠٧	قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١	
٣,٧	٥٢,٩	١ ٤٨٤,٤	١ ٤٣١,٨	تكاليف التجديد
٠,١	٠,٢	٢١٤,٧	٢١٤,٥	الميزن المؤقت
-	-	٢٣٠,٤	٢٣٠,٤	الخيارات
٢,٨	٥٣,١	١ ٩٢٩,٨	١ ٨٧٦,٧	المجموع الفرعي
	٩٥,٠			إعادة النظر وتجاوز الجدول الزمني
		٩٥,٠		(التقدير المنخفض)
	١٠٥,٠			إعادة النظر وتجاوز الجدول الزمني
		١٠٥,٠		(التقدير المرتفع)
٧,٩	١٤٨,١	١ ٩٧١,٧	١ ٨٧٦,٧	المجموع (التقدير المنخفض)
٨,٤	١٥٨,١	١ ٩٨١,٧	١ ٨٧٦,٧	المجموع (التقدير المرتفع)

٤٩ - تراوحت تقديرات مجموع تكاليف المشروع بين ١ ٩٧١,٧ مليون دولار و ١ ٩٨١,٧ مليون دولار، بزيادة تتراوح بين ١ ٤٨,١ مليون دولار و ١ ٥٨,١ مليون دولار بالمقارنة بالمبلغ المدرج بالميزانية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ المعتمد من الجمعية العامة (بتجاوز يتراوح بين ٧,٩ و ٨,٤ في المائة). ويُعزى نحو ثلث تجاوزات التكاليف المقدرة (٥٣,١ مليون دولار) إلى عمليات إعادة النظر في تكاليف المواد أو التكاليف التجارية، بينما يعزى ثلثها (٩٥ مليون دولار إلى ١٠٥ ملايين دولار) إلى تأخير الجدول الزمني. وهذه الزيادات تجاوزت سلطة الالتزام التي منحتها الجمعية العامة.

٥٠ - وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس الداعية إلى دراسة تأثير حالات التأخير في الجدول الزمني على ميزانية المشروع واقتراح تدابير لتقليل ذلك التأثير.

### التوقع وإدارة المخاطر

٥١ - أعدت شركة إدارة البرنامج مشروع تقييم للمخاطر. وهذا التقييم يتمشى مع الممارسات الحميدة ويتسم بفائدته الشديدة في هذه المرحلة من مراحل المشروع. ويبين مشروع التقييم المخاطر المرتبطة بالمشروع. ويتمثل أحد أهم المخاطر المبينة في مشروع تقييم المخاطر في عدم وجود عمليات مسح جيوتقنية واستكشافية لهياكل المباني القائمة ولموادها. وعلى وجه التحديد، فإن الدراسات المتعلقة بأثر التفجيرات لا تزال في مرحلة جد مبكرة - لا سيما فيما يختص بتقوية الهياكل والحاجة إلى تركيب الزجاج حسب الطلب - لمعرفة مدى الحاجة إلى إجراء تغييرات في وثائق التشييد التي أعدت فعلا.

٥٢ - وأرجئ تحديد مواصفات الحائط الساتر (مواصفات تركيب زجاج الواجهة) نظرا لعدم وجود دراسات شاملة بشأن الحماية من التفجيرات. وهذا ربما أدى إلى الإضرار بعملية تسليم وثائق التشييد في الوقت المناسب، وكان أيضا بمثابة عنصر رئيسي مؤثر في الطبيعة المعمارية والجمالية للمبنى. واقترح المكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر منح المجلس الاستشاري الجاري إنشاؤه حاليا اختصاصا بشأن المسائل المعمارية لكي يتسنى إيلاء الاعتبار الواجب للطبيعة المعمارية للمشروع ككل، مما سيؤثر على صورة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن تنفيذ هذا الاقتراح سيققل من مخاطر القرارات غير الملائمة على مظهر الحائط الساتر، فإنه لن يعوض انعدام الدراسات التفصيلية المتعلقة بالحماية من التفجيرات.

٥٣ - وكان انعدام المسوح الجيوتقنية محفوفًا بالمخاطر في هذه المرحلة المتأخرة من مراحل تصميم مشروع إنشائي رئيسي. وهذا يعزى إلى الصعوبات الإجرائية التي قوبلت في عدد من إدارات الأمم المتحدة. فقد اقترح المكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، في بداية الأمر، أن تجري هذه الاختبارات تحت سطح التربة وفي المرج الشمالي تحت مسؤولية مقاول شارك فعلا في مرحلة وضع التصميمات، على أن يجري ذلك المقاول تلك الاختبارات.

٥٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أي عندما اكتملت عمليتا تقديم العطاءات والاختبار وكان العقد في مرحلة الصياغة، طلب مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات من المقاول أن يقتطع التأمين. ولم يوافق المقاول على ذلك. وقد ووجه الحل البديل الذي درسه المكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر بمشاكل نظرا لأن خيار الموردين لم يلق قبولا من لجنة المقر للعقود.

٥٥ - وبدون نتائج الاختبارات يحتمل ظهور خطر يتمثل في احتياج أساسيات المباني وهياكلها إلى تقوية أو تفتيش، مما قد يتسبب في تكاليف إضافية أو في حالات تأخير.

٥٦ - وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس ببدء مسح جيوتقنية واستكشافية لهيكل المباني الموجودة وموادها.

٥٧ - حسبما يبين التقرير المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ المتعلق بعمليات التفتيش الخاصة بشؤون الحريق والسلامة التي أجرتها مدينة نيويورك وشملت منطقة مقر الأمم المتحدة، فإن المباني الموجودة لا تلي معايير السلامة من الحريق والسلامة العامة المعمول بها في ولاية نيويورك، وهذا يرجع، على وجه التحديد، إلى عدم وجود رشاشات مياه وأجهزة لكشف الدخان ومنظومات لإغلاق معدات التهوية في حالة نشوب حريق. وحتى لو كان مجمع الأمم المتحدة غير ملزم قانوناً بأنظمة البلد المضيف، فإن المنظمة تراعي هذه الأنظمة طواعية. وإدارة المنظمة على اتصال بالأجهزة المناظرة في نيويورك للبت في التدابير الانتقالية الهادفة إلى تطوير نظم اكتشاف الحرائق في مجمع المقر ريثما تكتمل أعمال التجديد، التي ستشمل تركيب منظومة رشاشات مياه كاملة. ولذلك، فإن تنفيذ أعمال التجديد في أقرب وقت ممكن سوف يعالج المشكلة ويمثل سبباً آخر يدعو إلى بدء الأعمال دون تأخير.

٥٨ - يكرر المجلس توصيته بأن تمتثل إدارة المنظمة لقواعد البلد المضيف ذات الصلة بمعايير السلامة وتطور المعدات وفقاً لذلك في المبنى القائم.

٥٩ - وثمة خطر محتمل آخر تواجهه المنظمة، يتمثل في احتمال تصور مبنى المؤتمرات المؤقت، الذي وصف في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع<sup>(١٧)</sup> بأنه مبنى يمكن تفكيكه، كمبنى تقليدي، مما يثير الشكوك بشأن ما إذا كان سيجري تفكيكه فعلاً عند اكتمال المشروع. وهذا قد يكون مسألة حساسة (لا سيما مع السلطات المضيفة، والأمر لا يقتصر عليها وحدها) ولذلك يلزم تأكيد محدد للخيار المصطفى<sup>(١٨)</sup>.

٦٠ - وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس بضمان تنفيذ الخيار الذي اصطفته الجمعية العامة، المتمثل في إمكان تفكيك مبنى المؤتمرات المؤقت.

٦١ - وأحد الأخطار المحتملة الرئيسية التي قد تترتب على النهج المرحلي للاستراتيجية الرابعة هو ضرورة إخلاء مبني الأمانة العامة والمكتبة لكي يتسنى البدء في أعمال التجديد.

(١٧) A/61/549.

(١٨) Draft Capital Master Plan Risk Review Report, February 2007, risk D14 p. 10. REF: internal doc.,

.Eng. only



وهذا يقتضي أمرين، هما نقل بعض الإدارات إلى الحيز المؤقت وإحداث تنقلات داخل مجمع المقر نفسه. والقرارات المناظرة لذلك محفوفة بتحديات تشغيلية. وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، طلب وكيل الأمين العام المسؤول عن المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى نائب الأمين العام أن يتخذ قراراً نهائياً بشأن هذه المسألة. وناقشت لجنة الإدارة المسألة في اجتماعها المعقود في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ورأت ألا تتخذ قراراً بشأن المسألة، وطلبت بدلاً من ذلك أن تستمر المشاورات فيما بين الإدارات في الربع الأول من سنة ٢٠٠٧. ولذلك، يلزم إجراء واضح يراعي المسائل المعينة الناشئة عن تقسيم الأمانة العامة إلى إدارات، ليحدد دون تأخير طرائق التشاور وصنع القرار.

٦٢ - وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس الداعية إلى اعتماد إجراء مناسب للبت في تنقلات الموظفين أثناء مرحلة التشييد.

#### الموارد البشرية المسؤولة عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

٦٣ - يتمثل أحد المخاطر الرئيسية المذكورة في الدراسة التي أجرتها شركة إدارة البرنامج في عدم وجود التزام بالمشروع من قبل إدارات الأمم المتحدة كافة، وبالتالي في عدم كفاية استجابتها. وقد حدد المجلس الأسباب التالية الكامنة وراء هذا الخطر المحتمل: رأت الدراسة أن المشروع قد ظل فكرة مجردة في أذهان الكثيرين لأنه ظل لفترة طويلة في مرحلة ما قبل التنفيذ؛ وتعين التخلي عن حل الحيز المؤقت المقترح، أي المبنى UNDC-5، الذي مثل الافتراض الذي استندت إليه الدراسات التي جرت في السنوات الأربعة الأولى؛ وظل منصب المدير التنفيذي شاغراً لفترة طويلة؛ واحتاجت الجمعية العامة إلى بعض الوقت لكي تعتمد حلاً بديلاً.

٦٤ - وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس بأن تسرع في توظيف مدير تنفيذي.

٦٥ - وجرت الموافقة على ١٩ وظيفة للمكتب المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، كانت ١٥ وظيفة من تلك الوظائف قد شغلت، وبذلك أصبح معدل الشغور ٢١ في المائة. وبصرف النظر عن وظيفة المدير التنفيذي، شملت الوظائف الشاغرة الأربع وظيفة المساعد الشخصي للمدير التنفيذي، الذي لم يتسن توظيفه قبل اختيار المدير التنفيذي نفسه؛ والوظائف الشاغرة الأخرى خاصة بمهندس، وموظف للشؤون المالية لمساعدة رئيس وحدة الإدارة والاتصال، وموظف من فئة الخدمات العامة.

٦٦ - وفيما يختص بتعزيز أفرقة المخطط العام في شعبة المشتريات، بتخصيص ثلاثة موظفين متفرغين للمشروع، لوحظ أن موظفاً فنياً واحداً كان يشغل وظيفته وقت إجراء المراجعة

وأن موظفين آخرين (واحد برتبة ف-٤ وواحد برتبة ف-٣) قد انضموا إلى المكتب في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٦٧ - وافقت إدارة المنظمة على توصية المجلس بتعجيل توظيف موظفين للمكتب المعني بالخطط العام لتجديد مباني المقر.

## ٥ - حالات الغش والغش المفترض

٦٨ - أخطرت إدارة المنظمة المجلس بعدم وجود أية حالات غش أو غش مفترض خلال العام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

## شكر

٦٩ - يعرب المجلس عن تقديره لموظفي المكتب المعني بالخطط العام لتجديد مباني المقر، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومكتب خدمات الدعم المركزية، تقديراً لتعاونهم ومساعداتهم أثناء إجراء المراجعة.

فيليب سِغوين  
الرئيس الأول لديوان المحاسبة في فرنسا  
(رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة،  
مراجع الحسابات الأول)

تيرينس نوميمب  
مراجع الحسابات العام في جمهورية جنوب أفريقيا

غيرمو ن. كاراغ  
رئيس هيئة مراجعة الحسابات في الفلبين

٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

ملاحظة: وقّع عضوا مجلس مراجعي الحسابات المنتميان إلى الفلبين وجنوب أفريقيا على صيغة التقرير الانكليزية وحدها، بينما وقّع العضو الفرنسي بالمجلس على الصيغتين الانكليزية والفرنسية.

## حالة تنفيذ التوصيات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥<sup>(أ)</sup>

الموضوع	السنة الأولى المبلغ عنها	نفذت	قيد التنفيذ	لم تنفذ	المجموع	الفقرات ذات الصلة الواردة في هذا التقرير
حث الجمعية العامة اتخاذ قرارات استراتيجية ومالية	٢٠٠٥	الفقرة ٣٦				الفقرة ١٩
مطابقة تعديلات العقود لدليل المشتريات	٢٠٠٥	الفقرة ٤٠				الفقرتان ٣٩ و ٤٠
رصد تقديم المنجزات المتوخاة في العقود	٢٠٠٥		الفقرة ٤٥			الفقرات ٤١-٥٦
تواتر التنسيق مع شركة إدارة البرنامج	٢٠٠٥	الفقرة ٤٨				
إنشاء المجلس الاستشاري	٢٠٠٤		الفقرة ٣٨			الفقرتان ٣٣ و ٣٤
المجموع		٣	٢	٥	٥	
النسبة المئوية		٦٠	٤٠	١٠٠	١٠٠	

(أ) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٥ (A/61/5)، vol. V.

